دال على انه فاعل بالاختيار لا بالايجاب كما هو مذهب الفلاسفة فنفى الاية الرد عليهم
من وجهين بل من وجوه احدها كونه تع عالما بالجزئيات الثاني كونه فاعلا بالمشيئة والاختيار
الثالث كونه تع مستقلا بالفاعلية فان ظاهر قوله تع هو الذي يصوركم دال على الاستقلال
فيل هذا تجليج يمكن ان يكون قوله هذا اشارة الى قوله تع ان الله لا يخفى الاية فيكون المعنى
ان الرب الحقيق لابد ان يكون متصفا بما ذكر وعيسى عم ليس كذلك ويمكن ان يكون مستفادا
من قوله هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء ويمكن ان يكون اشارة الى الضمير الحكيم
الحكيم فان الرب ينبغي ان يكون في غاية العلم ونهاية القدرة وعيسى ليس ما ذكر تع
هو الذي انزل عليك الكتاب ان قيل قد سبق في اول السورة نزل عليك الكتاب وهنا قال انزل
واوجهه والاول يقتضي ان يكون نزوله تدريجا والثاني ان يكون دفعة قلنا اراد هنا مطلق
النزول او يكون الانزال بمعنى التنزيل على تاويل كل واحدة لها اي على ان يراد بهن كل ‏قوله
واحد من المحكمات او تجعل مجموعها في حكم اية واحدة لا حال او مخالفة ظاهر هذا الكلام مع ما سبق
بدل على انه يمكن ان يكون اية واحدة محكمة ومتشابهة بان يكون لا اجمال فيها لكن فيها مخالفة فيكون محكما
مخالفة فيكون محكم باعتبار انه لا اجمال فيها ومتشابهة باعتبار مخالفتها لظاهر وان قيل ما فيه مخالفة
ظاهر فلابد ان يكون فيه اجمال فيقول ينبغي ان يلحظ في تعريف المتشابه بما فيه اجمال ولذا عرف في الاصول
الحكم متضح المعنى والمتشابه بما لا يتضح معناه ولا يلزم منه لا فيه نظر لانه اذا اعتبر العدل لاجل ان القياس
يقتضي ان يكون معدولا عن الاخر فيجب اعتبار التعريف لاجل ان الالتباس يقتضي ان يكون معدولا
عن المعرفة والاولى ان يقال لا يلزم تعريفه لانه كما عدل عن الصيغة عدل عن التعريف الى التنكير هكذا
في بعض النسخ او طلب ان ياولوه لا يشير الى ان الواو في قوله تع وابتغاء تاويله بمعنى او والاول اي ابتغاء
الفتنة بشان العالم المعاند وابتغاء التاويل بشان الجاهل فان الحالم باول التاويل الباطل لا يكون غرضه الحاصل ‏الفتنة ب
الفتنة بل ادعى انه الحق الذي يجب ان يحمل عليه لو قال يجب ان تحمل عليه او على مثله لكان تاما اذ التاويل الذي
ذكر في المتشابه لا يجب ان يحمل عليه بعينه بل يكون في بعض المواضع ان يؤول بالاخر فيجب ان يقال هنا معنى
مقدر اي تاويله الذي يجب ان يحمل على حسبه اي الذين يتبعون ما تشابه منه وحق وقفه لظاهر الكلام بدل على اقبال

١٦١

من ان لا يعلمون واما ثانيا فلانه اذا وقف على الا الله وجعل قوله تع يقولون امنا به خبرا عن
الراسخين لم يكن يحصل للراسخين في العلم كثير فايدة لان غير الراسخين في العلم يقولون ايضا امنا به واما
ثالثا فلانه على تقدير ما ذكر في الوجه الثاني لا يكون لقوله تعا وما يذكر الا اولوا الالباب كثير ملاءمة لهذا الموقع
وعورض بانه خلاف الظاهر من وجوه احدها ان قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ الخ يدل على انه اتباع المتشابه
المذموم وكذا ابتغاء تاويله والوجه الذي ذكره المص من ان المراد بالتاويل تاويل مخصوص خلاف الظاهر وثانيها
ان في قوله فاما الذين في قلوبهم الخ يدل على وجود اما اخرى خصوصا في القران المجيد ولذا قال بعضهم اما لا توجد
في القران وما بعدها مرفوع الا يثني او يثلث وهذا يدل على ان التقدير واما الراسخون في العلم فيقولون الاية
وثالثها ان الذوق السليم يحكم بان الانسب ان يكون والراسخون في العلم يقولون امنا به كلام مستقل
ورابعها ان قوله تعا يقولون امنا به انسب بعدم فهمهم لمعاني المتشابه كما لا يخفى على المتامل حال اهل الاثور
رجح الامام في تفسيره الوقف على الا الله ويمكن ان يجاب عن الوجه الاول بان المذموم على ما فهم من
الكلام اتباع المتشابه لاجل ابتغاء الفتنة لا اتباعه مطلقا وعن الثاني بان اما الاخرى
مع من في خبره مقدر اي فاما الذين ليس في قلوبهم زيغ فلا يتبعون المتشابه
لابتغاء الفتنة وعن الثالث بان الذوق التي ذكرها انما يكون اذا لم يكن
باعث على الحمل على خلافه وقد بينا الوجوه التي ترجح خلافه وعن الرابع انا
لا نسلم ان الايمان انسب بعدم فهمهم معنى المتشابه ولئن سلمنا فهذا يعارض
الوجوه المرجحة بخلافه او بما دل القاطع الخ فان قلت ما لا يدل النص
القاطع على ما هو المراد منه لا يلزم ان لا يعلمه الراسخون لم لا يجوز ان لا
يعلموا المراد بالنظر البديهية قلنا مراده من القاطع ما لا يدل قطعا على المراد
وان لم يكن نص القران او الحديث بل الدليل العقلي يشمل النظر العقلي المحقق مدح
للراسخين الخ بل يدل على ما ذكرنا ان نختار الوقف على الراسخين في العلم واتصال الاية
بما قبلها الخ ممكن ان يقال انه لما قيل انه تعالى عالم بكل شيء وصوركم في الارحام كيف يشاء ولا يخفى

اما لا يوجد لا يوجد في القران وبعدها

Copyright © King Saud University